



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

بالحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢١ من شعبان ١٤٣٨ هـ الموافق ١٧ مايو ٢٠١٧ م
برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد جاسم بن ناجي و خالد أحمد الوفيان
و علي أحمد بوقماز و إبراهيم عبد الرحمن السيف
وحضر السيد / عبد الله سعد الرخيس أمين سر الجلسة
صدر الحكم الآتي :

في الدعوى المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم (١) لسنة ٢٠١٧ "دستوري":

المرفوعة من:

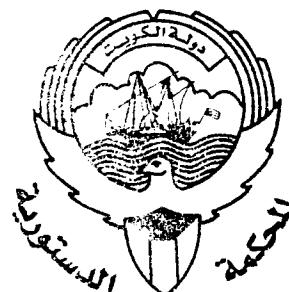
سعد أحمد سالم الراشد

ضد:

مدير إدارة برنامج إعادة هيكلةقوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بصفته

الواقعة

حيث إن حاصل الواقع — حسبما يبين من حكم الإحالة — أن الطاعن أقام على المطعون ضده بصفته الدعوى رقم (١٣٣٦) لسنة ٢٠١٥ تجاري مدني كلي حكومة/ طلب الحكم بذب إدارة الخبراء بوزارة العدل لاحتساب المبالغ المستحقة له من علاوة الأولاد عن أولاده الإناث عشر تمهيداً للقضاء بما يسفر عنه تقرير الخبير، وبياناً لذلك



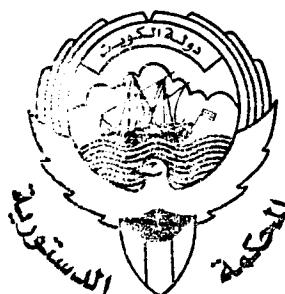


قال إنه يعمل محامياً منذ عام ٢٠٠٩ وتم تسجيله لدى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة منذ ذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية باعتباره عاملأً في جهة غير حكومية ، إلا أنه فوجئ بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٠ بعدم صرف علاوة أولاد له ، وهو ما حدا به بإقامة دعوه بطلباته سالفه البيان.

وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع دفع الحاضر عن الطاعن بعدم دستورية المادة (١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٢) لسنة ٢٠١١ بشأن استبدال المادة الثانية

من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩١) لسنة ٢٠٠١ بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية ، وذلك فيما تضمنته من منح علاوة الأولاد عن كل ولد وحتى الولد السابع وعدم صرفها عن الولد الثامن وما يليه ، قوله منه بمخالفتها المواد (٧) و(٨) و(٩) من الدستور . وبجلسه ٢٠١٦/١٢/٢٨ قضت المحكمة بعدم جدية الدفع بعدم الدستورية ، وفي موضوع الدعوى برفضها .

وإذ لم يلق قضاء الحكم قبولاً لدى الطاعن وذلك فيما تضمنه من عدم جدية الدفع بعدم الدستورية فقد طعن فيه أمام لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٧/١/١٩ ، وقيدت في سجلها برقم (١) لسنة ٢٠١٧ "لجنة فحص الطعون" ، طالباً في ختام تلك الصحيفة إلغاء الحكم المطعون فيه، وإحاله الأمر إلى المحكمة الدستورية - بكمال هيئتها - للفصل فيه.





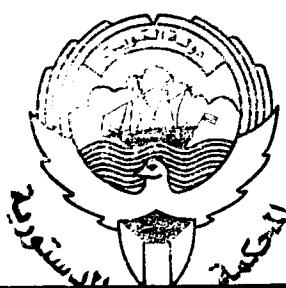
وبجلسة ٢٠١٧/٢/٨ حكمت لجنة فحص الطعون بإلغاء الحكم المطعون عليه في شقه المتعلق بعدم جدية الدفع بعدم دستورية المادة (١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٢) لسنة ٢٠١١ بشأن استبدال المادة (الثانية) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩١) لسنة ٢٠٠١ بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية، وذلك فيما تضمنته من منح علاوة الأولاد عن كل ولد وحتى الولد السابع وعدم صرفها عن الولد الثامن وما يليه، وأحالـت النـزاع إلى المحكمة الدستورية - بـكـامل هـيـئـتها - لـلـفـصـلـ فـيـهـ،ـ وـحدـدتـ جـلـسـةـ ٢٠١٧/٣/٨ـ لـنـظـرـهـ.

وأقامت قضاـءـاـهـ عـلـىـ سـنـدـ مـنـ أـنـ الحـكـمـ المـطـعـونـ فـيـهـ قـدـ قـضـىـ بـعـدـ جـدـيـةـ الدـفـعـ المـبـدـىـ مـنـ الطـاعـنـ بـعـدـ الدـسـتـورـيـةـ دونـ أـنـ يـعـرـضـ لـمـاـ سـاقـهـ الطـاعـنـ مـنـ أـسـبـابـ تـأـيـيـداـ لـدـفـعـهـ،ـ وـأـنـ تـقـدـيرـ الجـدـيـةـ الـذـيـ نـاطـهـ المـشـرـعـ بـقـاضـيـ المـوـضـوعـ يـلـزـمـهـ أـنـ يـتـنـاوـلـ هـذـهـ الأـسـبـابـ بـالـبـحـثـ وـالـتـحـيـصـ،ـ وـأـنـ يـتـحـرـىـ شـبـهـةـ دـمـرـةـ الدـسـتـورـيـةـ المـثـارـةـ فـيـ شـأنـ النـصـ المـطـعـونـ فـيـهـ،ـ وـأـنـ يـتـحـقـقـ مـدـىـ صـحـتـهـ،ـ وـأـنـ يـبـيـنـ فـيـ حـكـمـ الـمـبـرـراتـ الـتـيـ اـعـتـمـدـ عـلـيـهـ فـيـ رـفـضـهـ لـدـفـعـهـ عـلـىـ نـحـوـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ أـخـضـعـ فـعـلـاـمـ دـمـرـةـ الـجـدـيـةـ فـيـهـ لـتـقـدـيرـهـ،ـ وـإـذـ جـاءـ الـحـكـمـ قـاـصـراـ عـنـ هـذـاـ الـبـيـانـ،ـ فـإـنـهـ يـكـوـنـ مـشـوـبـاـ بـالـقـصـورـ،ـ مـاـ يـوـجـبـ الـقـضـاءـ بـإـلـغـائـهـ فـيـ هـذـاـ الشـقـ.

وقد نظرت هذه المحكمة الطعن بجلسة ٢٠١٧/٣/٨ على الوجه المبين بمحضرها، وقررت إصدار الحكم في الدعوى بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولـةـ.

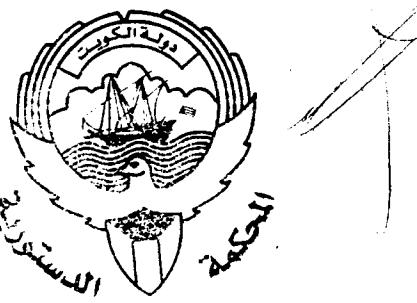




حيث إن الدعوى قد استوفت أوضاعها الشكلية المقررة قانوناً.

وحيث إن المدعي ينوي بعدم دستورية المادة (١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٢) لسنة ٢٠١١ بشأن استبدال المادة (الثانية) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩١) لسنة ٢٠٠١ بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية، وذلك فيما تضمنته من منح علاوة الأولاد عن كل ولد وحتى الولد السابع وعدم صرفها عن الولد الثامن وما يليه، إذ أقامت تمييزاً غير مبرر بين الأولاد من الأول حتى السابع، والأولاد من الثامن وما يليه وذلك بالمخالفة لمبدأ المساواة التي كفلها الدستور في المواد (٧) و(٨) و(٢٩) منه.

وحيث إن المادة (٣) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية قد ألزمت الحكومة بأن تؤدي لكل مواطن يلتحق بالعمل لدى القطاع الخاص أو القطاع الحكومي علاوة أولاد، يصدر مجلس الوزراء القرارات المنظمة لها التي تحدد قيمتها وشروط استحقاقها والجهات غير الحكومية التي تنطبق عليها والمدة التي تستمر الحكومة خلالها في تأديتها، على أن تكون علاوة الأولاد خمسين ديناراً عن كل ولد وحتى الولد الخامس ، وبالبناء على ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩١) لسنة ٢٠٠١ ونص في المادة (٢) منه على منح هذه العلاوة للعاملين في الجهات التي حددتها عن كل ولد بحد أقصى خمسة أولاد، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل المادة الأخيرة لتكون علاوة الأولاد عن كل ولد وحتى الولد السابع ، مما مفاده أن علاوة الأولاد مقررة للعاملين في الجهات المشار إليها وليس مقررة للأولاد ذاتهم ، فلا يكون النص بذلك قد خالف مبدأ المساواة أو أقام تمييزاً غير مبرر بين هؤلاء الأولاد.



STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



الدُّوَلَةُ الْكُوَيْتِيَّةُ
المَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

وبالترتيب على ما تقدم يتعين القضاء برفض الدعوى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: برفض الدعوى .

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة

الهيئة التي أصدرت الحكم ونطقت به هي الهيئة المبينة بصدره، أما الهيئة التي سمعت المرافعة وتداولت في الحكم ووقعت على مسودته فهي الهيئة المشكلة على الوجه التالي:
برئاسة السيد المستشار / خالد سالم علي
رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد جاسم بن ناجي
و خالد أحمد الوقيان
و علي أحمد بوقماز
و إبراهيم عبد الرحمن السيف

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة

